

صدى اندلاع الثورة الجزائرية في تونس:
قراءة في مواقف وردود الفعل التونسية (1954-1955)
*Echo of the Algerian Revolution in Tunisia:
Reading in Tunisian positions and reactions (1954 - 1955)*

*
موسم عبد الحفيظ

جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة

Abdelhafid.mousseem@univ-saida.dz

تاريخ النشر: 2021/10/15

تاريخ القبول: 2021/10/06

تاريخ الإرسال: 2021/09/23

Abstract:

This study addresses some important aspects of the history of Algerian-Tunisian relationships during the first phase of the Algerian liberation revolution. It aims to highlight the positions and reactions of Tunisians to the November Glorious Revolution, especially as we know that Tunisia was one of the countries most affected by the Algerian Revolution. The latter had a significant place among Tunisians; both in terms of political interest and the popular solidarity because of geographical proximity and the consolidation of political and social links between the two countries.

We adopted in this study the historical approach, which enabled us to investigate historical facts about the positions and reactions of Tunisians to the Algerian Revolution. In conclusion, we emphasize the importance of the Algerian Revolution to Tunisians since its outbreak on November 1, 1954.

Keywords: Algerian liberation revolution, positions, Tunisia, support, solidarity.

ملخص:

تناول هذه الدراسة بعض الجوانب المهمة من تاريخ العلاقات الجزائرية التونسية خلال المرحلة الأولى من الثورة التحريرية الجزائرية، وهي تهدف إلى تسليط الضوء على مواقف وردود فعل التونسيين من اندلاع ثورة نوفمبر المجيدة، خصوصا ونحن نعلم أن تونس كانت واحدة من أكثر الدول تأثرا باندلاع الثورة الجزائرية، هذه الأخيرة التي حظيت بمكانة هامة لدى التونسيين؛ سواء من حيث الاهتمام السياسي أو حجم التضامن الشعبي، وذلك بحكم الجوار الجغرافي وتوطد الصلات السياسية والاجتماعية بين البلدين.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، الذي مكنتنا من قصي الحقائق التاريخية المتعلقة بمواقف وردود فعل التونسيين من اندلاع الثورة الجزائرية، بما جعلنا نؤكد في ختامها على تصدّر ثورة الجزائر لاهتمامات التونسيين منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954.

الكلمات المفتاحية: ثورة التحرير الجزائرية، مواقف، تونس، تأييد، تضامن.

مقدمة

تعدّ دراسة التاريخ الوطني بشكل عام ودراسة تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية بشكل خاص من أبرز اهتمامات المؤرخين الباحثين في هذا المضمار، وإذا كان الاهتمام بتاريخ الجزائر بمختلف أبعاده يعدّ من الضروريات بل من الأولويات بالنسبة للدارسين والباحثين؛ فإنه لا يمكن أن يدرس بمعزل عن الأمة العربية، خصوصا عندما يتعلّق الأمر بتاريخ ثورة التحرير التي عُدتّ نموذجا بارزا في مسيرة التحرّر الإفريقي والآسيوي والتي أثرت وتأثرت بمحيطها الإقليمي والدولي. وضمن هذا السياق كانت تونس الشقيقة من أكثر الدول تأثرا باندلاعها، وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة مع الجزائر وموقعها الجغرافي الذي جعلها تُحظى بمكانة هامة في إستراتيجية الثورة الجزائرية.

وسنحاول في هذه الدراسة الوقوف بنوع من الدراسة والتحليل على تأثير اندلاع الثورة الجزائرية على تونس مع الإشارة إلى مواقف وردود فعل التونسيين من داخل الأحزاب السياسية وكذا المنظمات الشعبية التونسية من اندلاع ثورة التحرير بالجزائر، محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى تأثير اندلاع الثورة الجزائرية على تونس؟ وكيف كانت مواقف وردود الفعل التونسية على اندلاعها؟.

1- التّحضير للثورة الجزائرية من خلال الاستعدادات الداخلية والاتّصال بالحركة الوطنية التونسية :

إنّ الحديث عن ثورة نوفمبر المجيدة، هو الحديث عن اليوم الذي شكّل في تاريخ الجزائر حدّا فاصلا بين عهد الاستعمار وعهد الإدارة والتحرر، لمحو آثار السنين الطويلة من الاستعباد بالوسيلة واللغة البليغة التي يفهمها المحتل ممثلة في الكفاح المسلح.

فمنذ سنة 1830م، وهمة الشعب الجزائري لا تكلّ عن النضال في سبيل استرجاع حرّيته، وبعث سيّادته على أرضه، بدءا بالمقاومات والانتفاضات الشعبيّة، مرورا بمرحلة النضال السياسي السلمي في إطار الحركة الوطنية، حيث بلغ النشّاط السياسي والتنافس الحزبي آنذاك أوجّهما، وكان للأحزاب الجزائرية أثر لا ينكر في توعية الجماهير ورفع مستواها السياسي، إلّا أن الحلول السياسية لتلك الأحزاب والمنظمات ظلّت غير مجدية في ظل بطش الاستعمار (عميمور، 2002، صفحة 8).

وقد خلص الشعب الجزائري في النهاية إلى نتيجة مفادها "أن ما أخذ بالقوة، لا يستعاد إلّا بالقوة"، وهي النتيجة التي تعزّزت كثيرا بعد مجازر ماي 1945م الرهيبة في الجزائر، فهذه المجازر مثلت نقطة تحوّل هامة في سياسة الحركة الوطنية الجزائرية، إلى الحدّ الذي يجعلنا نقول أنها كانت بمثابة بداية التّهيأة للوجود الاستعماري في الجزائر، سيّما وأنها دعت مبادئ الوطنيين، وحققت تطّاعات المتلهفين من الشباب المناضلين إلى إشعال نار الثورة، وضرورة رفع السلاح كوسيلة لانتزاع الاستقلال الوطني (أزغيدى، 2009، صفحة 46).

فبعد مجازر 8 ماي 1945م، برز في صفوف حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية - تيار يناهض العمل السياسي العقيم، وينادي بتكوين جهاز عسكري كحل أنجع للثورة على المستعمر وتحقيق الاستقلال، وخلال المؤتمر الأول لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يومي 15 و16 فيفري 1947م، تم الإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة (*Organisation secrète para militaire*)، من طرف جماعة من الشباب المتحمس للعمل العسكري، وبذلك ظهرت إلى الوجود أول منظمة سرية عسكرية كانت بمثابة النواة الأولى لميلاد جبهة التحرير الوطني، والخطوة الأولى لإعلان الثورة المسلحة (بومالي، 1995، صفحة 117).

ارتبطت المنظمة الخاصة باسم المناضل محمد بلوزداد، ومجموعة من المناضلين ممن أبدوا استعدادهم للتضحية بالثورة المسلحة في إطار السرية، وذلك بتدريب المناضلين، وجمع المال والسلاح عبر مختلف مناطق الجزائر، كما حدّد لقاء القبّة المنعقد في 13 نوفمبر 1947م، الذي جمع أركان المنظمة الخاصة صورة العمل للمنظمة كخلية سرية عسكرية لحركة الانتصار، وذلك بانتقاء عناصرها من بين المناضلين الوطنيين البارزين وفق شرطين أساسيين هما:

- اختيار العناصر الشجاعة المخلصة القادرة على التّجنيد والانقطاع عن الحياة الحزبية السياسية وعن الحياة العامة، والتفّرع الكامل للنشاط الثوري.
- اختيار العناصر غير المعروفة على الصعيد السياسي، والتي لم تصطدم من قبل مع الإدارة الاستعمارية (لونيس،).

لم تكن هذه الشروط كافية لانخراط المناضلين في صفوف المنظمة الخاصة، بل كانوا يخضعون قبلها إلى التجربة والمتابعة لمدة معنية، حتى يتمّ التأكد من جداتهم، وحينها يُسجّل القبول بتأدية اليمين والقسم على المصحف، فيدخل بذلك المنخرط مباشرة في خدمة القضية الوطنية بخدمة أهداف المنظمة الخاصة والالتزام بالأوامر وأداء المهام دون أدنى تفريط.

وبعد الالتحاق بالأفواج والخلايا، يتمّ الشروع في التدريبات التي يحرص عليها قادة مسؤولون يحجبون وجوههم بأقنعة في إطار العمل بالسرية، وكانت التدريبات تخص الجانب العسكري الذي يشتمل على دروس قتالية في الجبال مع التدريب الميداني على استعمال البوصلة والخريطة، إضافة إلى الجانب السياسي العقائدي باعتبار أن المناضل المنخرط في المنظمة كان يتلقى تكوينا سياسيا وعقائديا يركز أساسا على الدين الإسلامي (يوسفي، 2010، الصفحات 109-110).

وجاء في ورقة العمل المنبثقة عن اجتماع شهر نوفمبر 1947م لهيئة الأركان، تحديد مهام المسؤولين الجهويين على النحو الآتي:

بوضياف محمد (الشرق القسنطيني)، حسين آيت أحمد (منطقة القبائل)، أحمد بن بلة (منطقة وهران)، محمد ماروك (العاصمة)، رجيجي الجيلالي (متيجة والتيطري)، الجيلالي بلحاج (الأصنام

والظهرة). هذا الأخير الذي كان في الوقت نفسه مسئولا عسكريا على المنظمة، بينما كانت عملية التنسيق على المستوى الوطني بيد محمد بلوزداد (رئيس المنظمة) (Benkhadda, 2004, p. 436)، غير أن هذه الهيكلة لم تلبث أن عرفت تغييرا خلال سنتي 1949-1950م (Benkhadda, 2004, p. 440). وفي إطار الجانب التنظيمي أيضا، قام مسئولو المنظمة الخاصة بتشكيل مجموعة من الأقسام المتخصصة، وهي:

- قسم متخصص في إيجاد مخابئ للمناضلين الذين تبحث عنهم السلطات الاستعمارية، وإعداد مخابئ للأسلحة و الذخيرة.
- شبكة الاتصالات ، ومهمتها شراء أجهزة الاتصالات والتدريب على استعمالها.
- قسم المتفجرات الذي تتمثل مهمته في صنع القنابل المتفجرة ، ودراسة تقنيات تخريب الجسور (Mahsas, 1979, pp. 256-257)

هكذا استطاعت المنظمة الخاصة في فترة وجيزة أن تفرض نفسها، وأن تطوّر الوضع النضالي في الحزب، من خلال غرس التقاليد النضالية في مناضليها، غير أن الانشغال الكبير الذي اعترض نشاطها، تمثل بصفة واضحة في التمويل بالمال والسلاح ، وهو ما يوضحه التقرير الذي قدمه السيد حسين آيت أحمد إلى اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حين صرح قائلا: "ينقصنا السلاح والمال، لا سلاح لنا ولا مال، ونحن نواجه قوة عسكرية تتوفر على الأسلحة الحديثة، وتتكون من جيش يتمتع بتقاليده وتجاربه" (أزغيدي، 2009، صفحة 52)

فبالنسبة للموارد المالية التي كانت تحتاج إليها المنظمة الخاصة في تسيير شؤونها، فإنها طرحت أكثر من انشغال، وعلى الرغم من المبلغ المالي المقدر بحوالي 800 ألف فرنك الذي استفادت منه المنظمة من جانب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والاشتراكات التي كان يلتزم المناضلون بدفعها بانتظام، إلا أن اتساع شبكة المنظمة وامتداد حقل نشاطها، كان دائما يطرح مسألة المزيد من الدعم المادي، ولعلّ هذه المسألة هي التي دعت بعض قياديي المنظمة الخاصة إلى ترتيب عملية الهجوم على مركز بريد وهران، والدليل على ذلك ما قاله السيّد أحمد الوهراني: "نظرا لقلة الإمكانيات المالية لتجهيز المنظمة السرية، تم التخطيط للقيام بالهجوم على بريد مدينة وهران يوم 07 أفريل 1949م، وقام بتنفيذه مجموعة من المناضلين... وأسفر هذا الهجوم عن غنم أموال البريد التي استعملت في شراء الأسلحة" (أزغيدي، 2009، صفحة 53).

جاءت فكرة الهجوم على مركز بريد وهران، بعدما قدّم السيّد نمّيش جلول - موظف في مركز بريد وهران - معلومات دقيقة لأحمد بن بلة لإتاحة الظروف المواتية للعملية التي نالت الموافقة على تنفيذها من قيادة المنظمة الخاصة، وكلفت حسين آيت أحمد بتعيين العناصر المكلفة بهذه المهمة وهم: بن بلة، بوشعيب، سويداني بوجمعة، حداد عمر، وحمو بوتليليس الذي تكفل بتعيين المخابئ

ورابح لورقيوي المكلف بالتغطية، وتمت العملية بنجاح، حيث مكّنت من الحصول على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعين ألف فرنك تم تحويلها إلى محمد خيضر للإشراف على صرفها وتسيرها (يوسفي، 2010، صفحة 126).

وإلى جانب المسائل المالية، انشغلت المنظمة الخاصة أيضا بمشكل الحصول على الأسلحة خصوصا وأن مسألة التسليح كانت قد طرحت على المكتب السياسي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ شهر مارس 1947م، حين اتفق مناضلي الحزب على أن حلها ينبغي البحث عنه لدى الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة التحرير في الجزائر، وعلى هذا الأساس أعطيت الأوامر والتعليمات إلى جميع النواب، وعلى رأسهم محمد الأمين دباغين للبحث عن مصادر التزود بالسلح، غير أن ذلك لم يكفل بنتائج تذكر بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخط فيها المنظمة الخاصة، بحيث لم تكن الموازنة المخصّصة لها آنذاك تتجاوز 100 ألف فرنك قديم شهريا (حربي، 1983، صفحة 49).

لكن على الرغم من افتقار المنظمة الخاصة للإمكانيات المادية، إلا أنها استطاعت أن تُثبت وجودها بنشاط أفرادها، حيث تمكّنت بعد فترة وجيزة من تأسيسها من الحصول على 300 قطعة سلاح من ليبيا، كما قام أحد مناضليها، وهو "بناني واعي" بجمع المال على الأغنياء والتجار دون علم الحزب لأجل شراء الأسلحة، وهو ما تمّ له بالفعل، حيث تمكّن من الحصول على كمية معتبرة من الأسلحة تمثلت في 20 رشاشا و 30 مسدسا و 05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية (هشماوي، 2007، صفحة 61).

إضافة إلى هذا، فقد تم شراء قطع محدودة من السلاح من الأسواق الداخلية، بلغ عددها حسب ما ذكره المناضل عمر أوعمران حوالي 4 رشاشات و 600 عبوة تم شرائها من بلكور سنة 1948م، كما تمكن كل من حسين آيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال واستقبال "Emetteur Récepteur" من مقر إيزنهاور بفندق سان جورج (الجزائر حاليا)، وفي نفس الوقت قام مناضلون آخرون بغنم كميات معتبرة من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هوارى بومدين حاليا) (جبلي، 2011، صفحة 53).

وبخصوص التسليح أيضا، وجّهت قيادة المنظمة الخاصة تعليمات دقيقة إلى مناضليها في إطار عمل منسق ومحفوظ بالحيلة والتخفي، تخصّ عملية شراء أسلحة خفيفة، ومعدّات وذخيرة من طرف باعة أسلحة الصّيد المرخصة، ومن أعوان حراس الغابات والمراكز، كما مكّنت العديد من عمليّات الاغتيال لأفراد الشرطة والجيش الاستعماريين من الاستيلاء على كمّيات معتبرة من الأسلحة، فضلا عن دور المجندين الجزائريين في صفوف الجيوش الفرنسية، حيث ساهم هؤلاء بطرائق كثيرة في تمكين عملية جمع الأسلحة وسرقتها من بعض المخازن الاستعمارية (بوزيد، 2007، صفحة 28).

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن المنظمة الخاصة، قد حرصت منذ قيامها بصفة خاصة على ضرورة جمع وتوفير السلاح استعداد للثورة المسلحة، غير أن مشكل التسليح بقي مطروحا بحدّة (هشماوي، 2007، صفحة 60)، وهو ما نبّه إليه المناضل حسين آيت أحمد من خلال التقرير الذي تقدم به في اجتماع زدين المنعقد في شهر ديسمبر 1948، ومما جاء فيه بخصوص هذه القضية، تلك العبارة القائلة: "نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة، ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة"، وعليه تقرّر خلال هذا الاجتماع تأسيس قواعد خلفية للثورة، حيث أعطيت الأوامر والتّعليمات لنواب الحركة خصوصا المناضل محمد الأمين دباغين، باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات مع البلدان العربية، والحكومات المساعدة لحركات التحرّر (حربي، 1983، صفحة 49).

وفي هذا الاتجاه ثم الاتصال مع ليبيا ومصر، حيث تمكّن المناضل محمد دحماني، من إجراء اتصال مع رئيس جمعية المختار الليبية، وترتب عن ذلك أن كلف الأمين دباغين الشيخ حامد روابحية (1918-1986م) بالسفر إلى ليبيا في رحلة البحث عن الأسلحة، لكن دون جدوى، الأمر الذي جعل الأشقاء الليبيين يعرضون عليه مواصلة مشواره إلى القاهرة لبحث المسألة مع الجامعة العربية، فأحضروا له جواز سفر ليبي وواصل طريقه فعلا.

إن هذه الرحلة التي قام بها حامد روابحية إلى ليبيا، وإن لم تحقق الهدف المرجو منها، إلا أنّها سمحت بإقامة علاقة متينة بين الجزائر ومصر، هذه الأخيرة التي ستصبح فيما بعد أول قاعدة للدعم اللوجستي للثورة الجزائرية (عباس، 2005، الصفحات 284-285).

كما تمّ الاتّصال مع الحركة الوطنية المغربية من خلال الزيارة التي قام بها محمد يوسف سنة 1949م إلى منطقة تاندرارا بالجنوب المغربي، وكلّلت هذه المهمة بجلب كمّيّة من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قد شارك في ثورة الخطابي (جبلي، 2011، صفحة 73).

وبحكم طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، سنقف مطولا عند الاتّصالات مع الحركة الوطنية التونسية، لعلنا نساهم من خلال ذلك في إبراز الدور الذي لعبته تونس في التّحضير للثورة الجزائرية، فكما هو معلوم أن المنظمة الخاصة كان لها ضابط اتّصال يدعى محمد دحماني مقيم بشكل دائم في تونس كتاجر في الظاهر، لكنه في حقيقة الأمر كان همزة وصل بين المنظمة والوطنيين التونسيين (بن العقون، 1986، صفحة 31)، حيث كان وراء الزيارة التي قام بها بوضياف رفقة عصامي وحامد روابحية إلى تونس مع نهاية سنة 1949م، فاستقبلهم محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني، وانتهت هذه الزيارة باتّصال الوفد مع مجموعتين هما:

- المجموعة الأولى: تمّت مع بعض مهربي السلاح الذين لم يجدوا بحوزتهم سلاحا للبيع، غير أنهم تعهّدوا بتوفيره في المرة القادمة.

- المجموعة الثانية: تمّت بين الوفد المذكور سابقا وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتّصالات العسكرية وغيرها (جبلي، 2011، صفحة 74).

وبخصوص هذه اللقاءات يذكر المجاهد عبد القادر العمودي (عضو مجموعة 22)، أنه تم الاتّصال بالتّونسيين، وقام بوضياف رفقة مجموعة من المناضلين بزيارة إلى تونس، أين تمكنا من الاتّصال بقيادة الدّستوريين لتنظيم التعاون معهم في مجالات السلاح والاتّصالات العسكرية وغيرها، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد أنه قام بزيارة إلى توزر بالقطر التونسي، واجتمع بوفد من الدستور، فتم التفاهم على سبيل التعاون، وأن تكون هذه الاجتماعات دورية (بوزايد).

وفي شهر جانفي 1949م، قصد كل من أحمد بن بلة وبوقادوم ودرود تونس، في محاولة منهم لإقناع الوطنيين التونسيين، باللجوء إلى الكفاح المسلح، فالتقى هؤلاء مع الأمين العام للحزب الدستوري التونسي الجديد السيد صالح بن يوسف، الذي تعامل معهم باستعلاء ووصف مسعاهم "بالعمل الصّبباني"، وهو ما أدّى إلى فشل اللقاء، ولم يستطع بن بلة - الذي كان لديه انطباع خاص سيما وأنه كان قد سمع هذا النوع من التأمّلات في مكان آخر لدى أصدقاء فرحات عباس والشّيخ الإبراهيمي- اختراق الحزب، لكنه استطاع أن يكسب عددا من المناضلين في الحزب الدستوري التونسي الجديد لفكرته واتفق معهم على التّعاون في صنع المتفجرات (مقلاتي، 2009، صفحة 50).

وعلى إثر ذلك قرّر بن بلة أن يقوم برحلة ثانية إلى تونس رفقة بلحاج جيلالي، لتركيز التّعاون على صعيد ثقفي بوجه الحصر بين الدستور الجديد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتنفيذا لذلك تم إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع 1949م، وانظم إلى هذا الفريق بوقادوم حاملا وثائق وكراسات تدريب تخص بالمنظمة الخاصة، بنية إقناع حزب الدستور بصحة وجهات نظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بيد أن جهوده ذهبت سدى حيث أصبحت مهمة إقناع الحزب الدستوري أمرا جدّ صعبا (حربي، 1983، الصفحات 58-59).

ورغم ذلك، إلّا أن آمال الجزائريين في إقناع الحزب الدستوري الجديد ظلّت مستمرة، والدليل على ذلك هو أن أحمد بن بلة - وبحكم تجربته وقناعته- كلّف خلال الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية، الضّابط "الحاج علي" بالدخول إلى سوق أهراس، والتحضير لاندلاع الثورة بالتنسيق مع الثّوار التونسيين، لكنه اغتيل وهو ينجز مهمته في ظروف غامضة، الأمر الذي حال دون تحقيق ذلك العمل (مقلاتي، 2010).

إنّ الأمر الذي بودّنا أن نشير إليه ونحن بصدد الحديث عن الاتّصالات سواء مع الحركة الوطنية التونسية أو غيرها، هو أن إرادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية لتوحيد الكفاح كانت موجودة، لكنّها كانت تعاني من السّذاجة، فعندما كان القيادة يعتقدون بإمكانية دفع المناضلين داخل حزب الدستور الجديد أو حتى داخل حزب الاستقلال إلى إعادة النظر بتوجهاتهما، فإنهم كثيرا ما كانوا

يُضربون عرض الحائط بالافتراضات المسبقة، لخطّ تحدّده المصالح الاجتماعية والوطنية للطبقات البرجوازية، وأكثر من ذلك، فإن كثيرا من المناضلين التونسيين أو المراكشيين، كانوا يعتبرون أن رؤيا نضال حركة انتصار الحريات الديمقراطية هي وطنية جزائرية أكثر منها مغربية (حربي، 1983، الصفحات 58-59).

وبهذا يكون قادة وإطارات المنظمة الخاصة قد اجتهدوا كثيرا في التحضير للعمل الثوري، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي من خلال محاولة الإعداد لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التحرر المناهضة للاستعمار، غير أن ذلك التنظيم الفعال لم يعمر طويلا، فسرعان ما تمّ حلّه على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية تبسه في 18 مارس 1950م، و المعروفة بقضية عبد القادر خياري (أجيرون، 1982، صفحة 157).

وقد أدّى ذلك إلى اكتشاف أمرها وتقويض هيكلها، حيث تكبّدت المنظمة من جراء ذلك خسائر فادحة تمثلت في حجز كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والوثائق السريّة وغيرها، فضلا عن إيقاف الأعضاء القياديين فيها من أمثال بن بلة، بلحاج ويوسفي ورقبي، في حين فرّ كل من بوضياف وبن مهدي وبن سعيد وبن بولعيد وديدوش وبن طوبال، هؤلاء الذين فروا إلى الجبال لمواصلة الكفاح المسلح (حربي، 1994، صفحة 54).

وبالرغم من كل هذا، لم تتوقف نشاطات المنظمة الخاصة، بل واصلت أعمالها في بعض جهات الوطن كمنطقة الأوراس، وفي تلك الأثناء بدأت الخلافات بين قادة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي الخلافات التي بلغت ذروتها في سنة 1953م، حين انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها، حيث أصبح هدف كل قسم يتمثل في السيطرة على السلطة الحزبية، وبالتالي الخروج عن الهدف المرسوم لاستقلال البلاد (مهساس، 2002، صفحة 366).

وأمام هذه الوضعية التي آل إليها الحزب، حاول بعض أعضاء المنظمة الخاصة إصلاح الوضع وفك النزاع وتوحيد مناضلي الحزب، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وهو ما زاد في عزيمته هؤلاء المناضلين في الإسراع بالشروع في الكفاح المسلح، خاصّة وهم يشاهدون الوضع المزري الذي تعيشه الجزائر، ويشاهدون أيضا بعض البلدان المبتلاة بالاحتلال الفرنسي تعلن عليه الحرب وتخوض ثورات وطنية مثل تونس والمغرب والهند الصينية (بوالطمين، 1987، صفحة 4)، فضربوا بذلك موعدا جديدا مع التاريخ لاسترجاع السيادة الوطنية، حين اتخذوا قرارا في غاية الأهمية، تمثل في إنشاء "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وكان ذلك في 13 مارس 1954م، على أن تكون صحيفة المواطن هي لسان حال الحركة الجديدة (Belhocine, 2000, p. 34).

لقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التّوفيق مرة أخرى بين جناحي الحزب المتنازعين، لكن دون جدوى، فعمدوا إلى الكشف عن هذه الخلافات للشعب، محاولين بذلك إقناعه

بأهداف اللجنة الثورية، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن ترفع من معنويات الشعب وتعمل على توحيدِهِ وتهيئته للثورة بعد أن يُست من كل المحاولات لتوحيد الحزب، وشرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها ، إلى أن حَلَّت نفسها في 20 جويلية 1954م، خاصة بعد ما ظهر ما اصطلح على تسميته بمجموعة الاثنتين والعشرين (الزيري، 2007، صفحة 23)

لم تظهر مجموعة الاثنتين والعشرين إلا بعدما باشر السيد محمد بوضياف اتصالاته مع بعض قدماء المنظمة الخاصة بالداخل واتصاله في نفس الوقت بالسادة محمد خيضر، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، الذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري بالقاهرة فهذه التحركات وإن دلت على شيء إنما تدلّ عن وجود رغبة ملحة وأكيدة لدى هؤلاء، وهي ضرورة التّعجيل بالعمل المسلح، وقد تكلّلت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنتين والعشرين، التي عقدت اجتماعها الأول في 25 جوان 1954م بحي المدنية بالجزائر العاصمة (الزيري، 2007، صفحة 24)، وتمثّلت النقاط المطروحة في هذا الاجتماع فيما يلي:

- تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى ذوبانها.
- تقرير حول فضح الهيئة المخزّبة لإدارة الحزب.
- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين 1950-1954.
- أزمة الحزب وأسباب انقسامها.
- استعراض الوضع بالشمال الإفريقي (Belhocine, 2000, p. 34).

وبعد أخذ وردّ أخذت المجموعة على عاتقها تبني فكرة العمل المسلح باعتباره الحلّ الوحيد والأمثل لاسترجاع الجزائر لسيادتها، ولتحقيق ذلك تمّ الاتفاق على تعيين شخص، يقوم بدوره بتعيين أعضاء يساعده، وقد أنتخب لذلك السيد محمد بوضياف الذي أورد في هذا المجال ما يلي: "وفي اليوم التالي اتّصلت بابن بولعيد وديدوش وبن مهيدي وبيطاط، الذي ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرارات الاثنتين والعشرين" (أزغدي، 2009، صفحة 61)، وأضيف إليهم فيما بعد السيد كريم بلقاسم، فأصبحت القيّادة تتكون من ستة أعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا في الخارج هم: "أحمد بن بلة، محمد خيضر، آيت أحمد حسين" (بن خليف، 2009، صفحة 182).

عقد مجموعة الستة سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة، بداية من شهر سبتمبر 1954م، إلى غاية آخر اجتماع لهم بتاريخ 24 أكتوبر 1954م، أين تم وضع اللمسات الأخيرة لاندلاع الثورة التحريرية، وفي هذا الاجتماع تمت مناقشة قضايا مهمة ، وانتهى في الأخير إلى القرارات التاريخية التالية:

- تسمية المنظمة الثورية الجديدة بجهة التحرير الوطني، هذه الأخيرة التي حلت محلّ اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما تمّ تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني، وعن هذه التسميات يقول محمد بوضياف: "وفي الأخير قرّرنا تسمية التنظيم السياسي بجهة التحرير الوطني، والتنظيم العسكري بجيش التحرير الوطني" (أزغيد، 2009، صفحة 63)، كما تقرّر أن تكون القيادة جماعية، وأن المقياس الوحيد هو الإيمان بالكفاح المسلح أسلوباً لتحرير البلاد.
- تحديد الأفكار الرسمية لتحرير نداء سياسي يذاع ليلة أول نوفمبر.
- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية وهو ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر 1954م لعدة اعتبارات تكتيكية وعسكرية.
- تحديد كلمة السرّ ليلة أول نوفمبر 1954م (خالد و عقبة) كوسيلة تضمن التعارف بين المجاهدين (طلاس والعسلي، 2010، صفحة 180).
- تحديد خريطة المناطق وتوزيع المسؤوليات، حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى خمسة مناطق هي:
- المنطقة الأولى: (الأوراس والنمامشة) بقيادة مصطفى بن بولعيد ومساعدته بشير شهباني.
- المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيفود يوسف.
- المنطقة الثالثة: (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران.
- المنطقة الرابعة: (الجزائر العاصمة وضواحيها) بقيادة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: (وهران) بقيادة محمد العربي بن مهيدي ونائبه بن عبد المالك رمضان.
- أما منطقة الصحراء فإنها تركت إلى وقت لاحق (بوحوش، 1987، صفحة 360).
- وفيما يخص رئيس اللجنة السيد محمد بوضياف، فقد أسندت إليه مهمة ربط كافة هذه القيادات بأعضاء الوفد الخارجي بالإضافة إلى مسؤولية تهريب السلاح إلى المنطقة الغربية، وفي القاهرة تم تعيين أحمد بن بلة مسؤولاً عن إدارة مكتب الثورة مكلفاً بالدعاية للثورة الجزائرية، وتنوير الرأي العام بالإضافة إلى جمع الأموال والأسلحة (بوالطمين، 1987، صفحة 18).
- هكذا وبفضل هذه الترتيبات تمت عملية التحضير لتفجير ثورة نوفمبر، من خلال عمل شاق ومتواصل وتحضير جاد تحيطه السرية التامة، والإيمان بحتمية النصر، إلى أن تم الإعلان عنها في اليوم المحدد لها، ثم تلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة الذي عرف باسم "بيان أول نوفمبر 1954"، الذي جاء واضحاً في معانيه، مبيناً أن مرحلة النضال السياسي التي تبنتها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث، فأوضح البيان أن جهة التحرير الوطني هي اسم الحركة ودعا الشعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضمام إليها، باعتبار أن الهدف المنشود هو الاستقلال الوطني بواسطة إعادة قيام الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة الوطنية ضمن إطار المبادئ الإسلامية (بوحوش، 1987، صفحة 363).

2- اندلاع الثورة الجزائرية وتأثيرها على تونس:

لم تكد السّاعة تُشير إلى الواحدة من صباح أول نوفمبر 1954م، وهو يوم الاثنين حتّى كان المجاهدون وعددهم - حوالي ثلاثة آلاف - قد انتشروا في كافة أنحاء الوطن الجزائري مهمّتهم في ذلك تنفيذ ما كُلفوا به من عمليات مختلفة، وبذلك وُلدت الثورة التحريرية التي وضعت الحدّ النهائي لمهزلة (الجزائر الفرنسية)، التي ظلت فرنسا تمثلها طوال قرن وربع قرن من الزّمن (الصدّيق، 2009، صفحة 58).

هكذا يكون الشعب الجزائري قد أحسّ من جانبه لأول مرة أنه رسم طريقة الصّحيح، طريق التّعبير عن إرادته بالوسيلة الوحيدة التي بقيت بين يديه، والتي حان وقت استعمالها، وهي دحر الاستعمار الفرنسي بوسيلة القوة، هذه الوسيلة التي بدأت بفئة قليلة العدد والعدة، ما لبثت أن كوّنت جيش منظّمًا مدربًا، استطاع الوقوف في وجه نصف مليون جندي فرنسي بكل ما لديه من عتاد حربي ولوجستيكي (بن خليف، 2009، صفحة 193).

على كل، اندلعت الثورة في زمانها ومكانها المقرّرين لها، ثم راحت تشقّ طريقها إلى غايتها، فما من يوم يمضي إلا وتتسع رقعتها، ويشتدّ أوارها، وتتنظم أساليبها، وتسجل انتصارات باهظة في الميدانين العسكري والسياسي، وإنما كانت هكذا لأنها وجدت التربة مهيأة في صميم الشّعب لترعرعها وازدهارها، فعندما يعود المرء بفكره إلى بداية الثورة بفرق صغيرة من المجاهدين، يتعجّب من تطوّرهما المدهش وانتشارها السّريع لكنها إرادة الشعب، وصحّة المبدأ، ونُضح الجبهة، وبُطولة الجيش (الصدّيق، 2009، صفحة 58).

لقد مثل استعمار ثورة التحرير الجزائرية، تحوّلًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في المنطقة العربية عموماً والإقليم المغاربي خصوصاً، ممّا جعل مختلف الأطراف المعنية تُعيد النّظر في حساباتها السّياسية بما يتماشى مع مقتضيات الوضع الجديد (العربي، 1999، صفحة 151). وضمن هذا السياق استهدفت هذه الثّورة النظامين الناشئين في تونس والمغرب الأقصى في أسس وجودهما، فعلاوة على أنها قدّمت البديل الممكن للسياسة التفاوضية القادمة على المنطق الحقوقي (Légaliste) التي لجأت إليها القوى السّياسية بتونس والمغرب الأقصى، إلّا أن انطلاق الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية هدد باتساع نطاقها لتشمل كامل الإقليم المغاربي، خاصة وأن قادة الثورة كانوا ينظرون إلى الإقليم المغاربي على أنه وحدة إستراتيجية وسياسية وعسكرية موحّدة، لذلك أبدوا حرصاً ظاهرًا منذ البداية على توحيد العمل العسكري على المستوى المغاربي، إيماناً منهم بأهمية البعد المغاربي في التّحرك ضدّ الاستعمار لتشتيت قواه واستنزافها (العربي، 1999، صفحة 152).

أما على المستوى التونسي تحديداً، فإننا لا نغالي حين نقول، أن تونس كانت أكثر الدّول تأثراً بالثورة الجزائرية، وذلك بحكم ارتباطاتها الوثيقة معها، وموقعها الاستراتيجي في طريق الإمدادات

العسكرية ، وتمركز جيش التحرير على طول الحدود التونسية الجزائرية (مقالاتي، 2009، صفحة 5)، ويتجلى هذا التأثير بصفة خاصة من خلال تطور السياسة الفرنسية تجاه المحمية التونسية، وحصول الأخيرة على الاستقلال الداخلي (مقالاتي، 2009، صفحة 82) ، تُرى : كيف تم ذلك ؟

كان لاندلاع الثورة الجزائرية انعكاسات مباشرة على سير المفاوضات الفرنسية التونسية، التي انطلقت في 18 أوت 1954م، فبعد أن كانت المفاوضات العديدة السابقة بين ممثلي تونس والسلطات الفرنسية كثيرا ما تعرف تماطلات وتشدد من الجانب الفرنسي، فإن الأمر باندلاع ثورة نوفمبر 1954م تغير، إذ أن السلطات الفرنسية وفي محاولة منها لتطبيق الثورة الجزائرية عمدت إلى تسريع المفاوضات الفرنسية التونسية لتتوج في شهر جوان من سنة 1955م باتفاقيات تمنح الاستقلال الذاتي الداخلي لتونس، ومشجعة لجناح بورقيبة (أنظر التعريف 01) في الحزب الدستوري الحر على مواجهة جناح صالح بن يوسف (أنظر التعريف 02) الرافض لتلك الاتفاقية التي كان يرى فيها "خطوة إلى الوراء" (رخيلة، 2010)، باعتبار أنها تجعل تونس مرتبطة بفرنسا ضمن نظام الوحدة الفرنسية - التونسية، كما أنها تعترف لفرنسا -رضاء- من خلال مضمون بنودها بحق إدارة شؤون تونس الخارجية، وتولي أوامر الدفاع والأمن اللذين يعتبران من المقومات الأساسية لسيادة أي دولة من الدول، بما يعني ذلك مثلا من حق فرنسا في إقحام التونسيين في حرب ضدّ الجزائريين. (موسم، 2015 - 2016، ص 60)

وأمام تعاضم الثورة الجزائرية واستمرار جيوب المقاومة التونسية الراضية لأوامر تسليم الأسلحة، فإن فرنسا عززت موقف بورقيبة وأنصاره في مواجهة صالح بن يوسف وأتباعه الذين كانوا يعملون ويدعون إلى تعميم النموذج الجزائري للمقاومة والتأييد التام للثورة الجزائرية التي كانت ذات انعكاس مباشر على الساحة التونسية، وهو ما نبّه إليه مؤتمر الصّومام (20 أوت 1956م)، الذي أكد على أن التّغير المفاجئ في سلوك الحكومة الاستعمارية، إنما دعت إليه أسباب إستراتيجية تتمثل في:

- القضاء على وحدة الكفاح في البلدان المغاربية الثلاث.

- الحيلولة دون تدعيم وتطوير الجبهة المسلحة بين الجزائر والمغرب.

- عزل الثورة الجزائرية عن القضيتين التونسية والمغربية (داهش، 2004، صفحة 29).

وبذلك يكون مؤتمر الصّومام قد أكد موقف الجبهة من الغاية التي كانت فرنسا تستهدفها من خلال سياسة المفاوضات مع تونس والمغرب، غير أن صالح بن يوسف بقيّ وفيا لمبادئه، فما كاد يحل 15 أكتوبر 1955م حتى اجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاثة ممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي وهي: حزب الاستقلال عن المغرب الأقصى، جبهة التحرير الوطني عن الجزائر والحزب الحر الدستوري الجديد عن تونس، وقرروا بالإجماع فصل بورقيبة وأعضاء المكتب السياسي للحزب الدستوري من عضوية اللّجنة ، ونقل صلاحيات المكتب السياسي إلى الأمين العام الشرعي للحزب صالح بن يوسف (رخيلة، 2010).

إن هذا الالتفاف حول طروحات جبهة التحرير الوطني، وتجاوب صالح بن يوسف معها، دفع بفرنسا إلى تعزيز اتجاه بورقيبة، من خلال استجابتها لمطلب الاستقلال السياسي لتونس، بموجب بروتوكول 20 مارس 1956م في نطاق التكافل مع فرنسا (عبد الله، دون تاريخ، الصفحات 156-157)، و هكذا يتضح لنا أن فرنسا قبل سنة 1954م لم تكن مستعدة لمطالب تونس، غير أن اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر جعلها تتراجع عن حساباتها وتقديراتها، حيث رأت أن استقلال تونس سيجعل الثورة الجزائرية معزولة، وبالتالي يسهل القضاء عليها، وهو ما عبّر عنه غي موليه قائلا: "لن يكون هناك حلّ مثل الحلّ المغربي أو التونسي للقضية الجزائرية" (الكعبي، 1983، صفحة 233).

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الثورة الجزائرية لعبت دورا أساسيا في تسريع حصول تونس على استقلالها، نتيجة الضغط الهام الذي فرضته على السلطة الاستعمارية، الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعيد النظر في سياستها المغاربية والاستعمارية عموما، لكن وإن مثلّ الاستقلال التونسي في جزء منه على الأقل -الوردة التي سقتها الثورة الجزائرية بدماء شهدائها - فإن النظام البورقيبي لم يكن يستطع مع ذلك قطفها دون أن ينجرح بأشواكها، ذلك أن التفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الجزائرية، أصبحت تهدد الاستقلال التونسي نفسه، ليس فقط لأن نيران الثورة الجزائرية يمكن أن تطل تونس في أي وقت، وإنما أيضا لأن هذه القضية أصبحت بطبيعتها العسكرية وأسلوبها الصّدامي وتحالفاتها الخارجية تستهدف الأسس السياسية والإيديولوجية نفسها التي قام عليها هذا الاستقلال (العربي، 1999، صفحة 154).

3- مواقف وردود الفعل التونسية من اندلاع الثورة الجزائرية.

شكّلت تونس وضعا خاصة بالنسبة للجزائر وثورتها التحريرية على غرار كل من ليبيا والمغرب الأقصى، نظرا للاشتراك الثنائي في العديد من القضايا ذات المصير المشترك، هذا إلى جانب كون تونس منطقة من المناطق الأساسية لتمرکز الجزائريين الهاربين من بطش الاستعمار الفرنسي خلال القرن 19م وإلى غاية القرن 20م، فهذا الوضع المميز كان له تأثير مباشر على تونس خاصة بعد اندلاع الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954م، التي انتشر صدها في ربوع الأراضي التونسية، وتجاوب معها الشعب التونسي بما في ذلك الجزائريين المقيمين في تونس، كما تصدّرت اهتمامات القادة التونسيين سواء داخل الأحزاب السياسية أو داخل المنظمات الشعبية التونسية (صغير، 2010، صفحة 130).

1-3 - موقف الأحزاب التونسية من الثورة الجزائرية:

اهتمت الأحزاب التونسية اهتماما كبيرا بالثورة الجزائرية، ونلمس ذلك من خلال البيانات والبيلاغات والاجتماعات المؤيدة والمساندة للثورة التحريرية، إضافة إلى المظاهرات والإضرابات والدعاية لجبهة التحرير الوطني، كل ذلك إيمانا منها بعدالة القضية الجزائرية، واعترافا بالخدمات الجليلة التي قدّمتها الجالية الجزائرية بتونس للحركة الوطنية التونسية، والعلاقات الوثيقة التي تربط الجالية

التونسية بالجالية الجزائرية المتواجدة بفرنسا، وقناعتهم بهشاشة الاستقلال التونسي ما دامت الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي (نايت بلقاسم، 2007، صفحة 207).

وفي هذا السياق تفاعل الحزب الدستوري الحرّ التونسي مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها وسعى إلى تأييدها ومساندتها، منتهجاً في ذلك سُبلاً عديدة تمثلت أساساً في دعمها إعلامياً والدفاع عنها داخلياً وخارجياً، وهو ما نلمسه من خلال ما ورد في صحيفة "الإرادة" (الإرادة، 1934، صفحة 11) الناطقة باسم الحزب، إذ نشرت مقالا تحت عنوان "على هامش أحداث الجزائر"، جاء فيه ما يلي: «منذ غرة نوفمبر سنة 1954م، أصبحت البلاد الجزائرية مسرحاً لحوادث دموية مؤلمة، ظهرت فيها إثر قيام حركة انتفاضية على الوضع السياسي الراهن، وقد امتدت هذه الحركة من الحدود الجزائرية المغربية إلى التّخوم الجزائرية التونسية» (صغير، 2010، صفحة 133).

وتطرقت اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري الحرّ التونسي، خلال انعقاد مؤتمرها يوم 25 نوفمبر 1955م إلى الأوضاع السياسية بالجزائر، فأصدرت اللائحة التالية: "إن المؤتمر يحيي الشعب الجزائري اليأس المناضل في سبيل وجوده وحرّيته، ويأمل له الفوز الكامل في تحقيق أمانيه"، كما انتقدت اللّجنة المفاوضات التونسية الفرنسية، واعتبرت الاستقلال لا معنى له ما دامت الجزائر تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، ونستشف ذلك من خلال مقال نشرته جريدة الاستقلال (عزيز، دون تاريخ، صفحة 184) تحت عنوان: "لا استقلال لتونس والمغرب ما دامت الجزائر محتلة"، ورد فيه ما يلي: "إن الجزائر هي قلب شمال إفريقيا وأن تونس والمغرب لا يهنا لهما بال، ويطمئنا على استقلالهما، إلا إذا استقلت الجزائر، ومادامت محتلة فلا استقلال لهما، وإن الجزائر قلب شمال إفريقيا والمغرب العربي، وباعث النشاط والجدّ، وعلى التونسيين والمغاربة مساعدة إخوانهم حتّى يصلوا إلى مبتغاهم" (جريدة الاستقلال، 1956، صفحة 1).

واصلت اللجنة التنفيذية للحزب اهتمامها بالقضية الجزائرية، في أكثر من مناسبة، حيث أصدرت بيانا بعنوان "حيّا الله الجزائر" على إثر عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، معلنة في ذلك عن تأييدها المطلق في نصرة الجزائريين، ومما جاء في البيان: "إن اللجنة التنفيذية، تعلن تأييدها المطلق للشعب الجزائري الشقيق، بمناسبة عرض قضيته على أنصار الأمم المتحدة، وترجو من هذه المنظمة الأممية أنه تقول كلمتها مناصرة للحق وعملاً بمبادئها المتضمنة حرية تقرير المصير للشعوب المولّى عليها (جريدة الاستقلال، 1957، صفحة 1)".

وبخصوص الحزب الدستوري الحرّ التونسي الجديد، فقد أعلن هو الآخر عن موقفه المؤيد والمساند لثورة نوفمبر 1954م، حيث اجتمع الديوان السياسي للحزب الدستوري التونسي الجديد، واستعرض الأوضاع والحوادث المؤلمة التي تعيشها الجزائر، وأصدر بيانا يدين فيه سياسة القمع التي تسلكها فرنسا في الجزائر، والتي أدّت إلى سقوط العديد من الشهداء، مبينا أن هذه السياسة تتنافى مع

الظروف الدولية الجديدة وتتعارض كذلك مع المفاوضات التونسية الفرنسية (عزير، دون تاريخ، الصفحات 547-548).

ومن جهته كذلك طرح الأمين العام للحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، الأستاذ صالح بن يوسف مسألة الترابط التاريخي والمصيري بين الشعبين التونسي والجزائري والمغربي في إطار الانتماء العربي الإسلامي لتونس (عبد الله، دون تاريخ، صفحة 186)، رافضا بذلك انعزال تونس عن معركة السيادة العربية الإسلامية في شمال إفريقيا، وأن تسكت البنادق في أرض عقبة بن نافع لتركز فرنسا قواها على الجزائر، وتحصد فيها أجيالا من الشباب لفرض السيطرة والاستبداد (عبد الله، دون تاريخ، صفحة 188).

وفي هذه الأثناء قام صالح بن يوسف بحملة لتوعية الجماهير بالقضية الجزائرية وتعدد نقائص اتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس مبرزا خلفياتها وأبعادها ونتائجها على شعوب المغرب العربي، سيما وأنها جاءت كنتيجة لتعاون المقاومين التونسيين والجزائريين والعمل المسلح الذي تقوم به الثورة الجزائرية، فحسب صالح بن يوسف أن هذه الاتفاقيات كانت بمثابة "خطوة إلى الوراء، وخيانة للشهداء ولمجاهدي الجزائر والمغرب، باعتبار أن التخلي لفرنسا على السيادة الخارجية والدفاع، يعني إقحام تونس في الاتحاد الفرنسي "l'union française" وما يعنيه ذلك من حق فرنسا إقحام الشعب التونسي في حرب ضدّ الجزائريين مثلا" (منجي، 1993، الصفحات 517-520).

كما دعا صالح بن يوسف إلى الوحدة والتضامن، والمطالبة باستقلال المغرب العربي كله، حين صرح قائلاً: "أنّ قضية المغرب العربي المجاهد قضية واحدة لا تتجزأ، ذلك هو مبدؤنا الذي ندين به وندعو ونعمل له، ولا يمكن للمغرب العربي أبدا أن ينتزع استقلاله الغالي، وأن يحطم سلاسل الاستعمار... إلا بالتلاحم والتضامن... ونتوجه بنداؤنا هذا مخلصين إلى إخواننا الجزائريين الكرام الذين نُكَبِّر بطولتهم وجهادهم الصادق في سبيل تقرير مصيرهم..." (منجي، 1993، صفحة 530)، ولم يكتف صالح بن يوسف بنصرة الثورة الجزائرية وتأييدها على المستوى التونسي فقط، بل ركز مساعيه في سبيل نصرتها على المستوى الخارجي كذلك من خلال البرقية التي أرسلها إلى رئيس الكتلة الإفريقية الآسيوية للأمم المتحدة، مؤكدا فيها على تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه ومعيرا في الوقت نفسه عن ابتهاجه بترسيم القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة (منجي، 1993، صفحة 532)، وقد رصدت جريدة الصباح (جريدة الصباح، 1851، صفحة 09) ردّ الفعل الإيجابي قائلة: "أثلجت هذه البرقية صدور الوفدين المغربي والجزائري اللذين أرسلنا إليه يشكران له برقيته التي كان لها التأثير العميق لدى الوفود الإفريقية الآسيوية من أجل عملكم المتمثل في وحدة الشمال الإفريقي في كفاحه ضدّ الاستعمار الفرنسي" (جريدة الصباح، 1955، صفحة 1).

إنّ تمسك صالح بن يوسف بهذه المواقف ذات التّوجه العربي الإسلامي، التي تدعوا إلى مغربة النّضال التّحرري على النطاق المغاربي، هي التي أدّت إلى إحداث القطيعة بينه وبين بورقيبة، ففي الوقت الذي كان فيه صالح بن يوسف يدعو إلى تبني النموذج الجزائري لنيل استقلال غير مشروط، ويدافع عن التضامن المغاربي وعن ضرورة متابعة المعركة حتى النصر الكامل للمغرب العربي الكبير، كان بورقيبة يتبنى خط المفاوضات المرحلية (سياسة المراحل)، ليصل الخلاف إلى حد إقدام المكتب السياسي على تجريد صالح بن يوسف من صفته كأمين عام للحزب (الشيخ، 2003، صفحة 323).

لم يكن بإمكان بورقيبة تأييد سياسة وأهداف جبهة التحرير الوطني منذ البداية، حيث اكتفى بالتنديد بالسياسة الفرنسية والإعراب عن أمله في حلّ المشكلة سلمياً، بالشكل الذي يضمن الحقوق الوطنية للشعب الجزائري والاستقرار في شمال إفريقيا (مقلاتي، 2009، صفحة 54)، وهو ما نلمسه من خلال الخطاب الذي ألقاه في مجلس الأمة التونسي حين قال: "إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المسلطة على الشعب الجزائري الشقيق، وتصرّح هذه الحكومة بأنها سوف تبدل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا، ويزول آخر عامل يكدر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي" (بورقيبة، 1984، صفحة 183).

من خلال هذا التّصريح، يتضح لنا أن اندلاع الثورة الجزائرية جعل السياسة البورقيبية تعمل جاهدة من أجل التوفيق بين علاقة التعاون مع فرنسا، وخيار التّضامن مع جبهة التحرير الوطني، غير أن هذه الأخيرة عرفت كيف تتعامل مع هذه التصريحات، متجنبة في ذلك التّصادم مع مواقف بورقيبة ما دام أنها تستفيد من الدعم والمؤازرة لنشاطاتها، وأن هذه التدخلات لا تؤثر على مواقفها السياسية، خاصة بعدما بينت أن طبيعة المشكل الجزائري تختلف تماماً عن المشكل التونسي، ولا يمكن علاجه بأسلوب سياسة المراحل البورقيبية، لأنه مشكل متكامل وغير قابل للتجزئة، ذلك أن فرنسا التي لا تعترف بوجود الكيان القانوني للجزائر، لا يمكنها الاعتراف بسهولة بحق الجزائريين في الاستقلال، لأن ذلك يعني نهاية السيادة الفرنسية على الجزائر (الميلي، 1984، الصفحات 46-47).

وبعد استعراض هذه المواقف، يمكننا القول أن النظام التونسي، ممثلاً في الأحزاب التونسية، كان مدفوعاً لاحتضان نشاط الثورة الجزائرية وتأييدها ومساندتها منذ اندلاعها في نوفمبر 1954م، وذلك بحكم حتمية التّضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثور الجزائريين والتونسيين وضرورات احتواء مجموع القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاء للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني (العربي، 1999، الصفحات 157-160).

2-3 - موقف المنظمات الشعبية التونسية من الثورة الجزائرية:

لقد وجدت الثورة الجزائرية تأييدا ومساندة على المستويين الداخلي والخارجي من طرف المنظمات الشعبية التونسية، وفي هذا الإطار لعب "الإتحاد العام التونسي للشغل" دورا بارزا في نُصرة القضية الجزائرية، من خلال اجتماعاته التي ما انفكت تتطرق إلى أوضاع الجزائريين والجرائم التي يتعرضون إليها من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي، ففي اجتماع مجلس الإطارات النقابية يوم 01 أفريل 1956م، أصدر الإتحاد بيانا يعلن فيه تأييده وتضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق (بن حميدة، 1984، صفحة 284)، كما اجتمعت الهيئة الإدارية للإتحاد العام التونسي للشغل مجدداً يوم 18 ماي 1956م بتونس، وأصدرت التصريح التالي: "نحيي كفاح الشعب الجزائري، ونتمنى توحيد الحركة الجزائرية للتعجيل باستقلال الجزائر، ولتمكين كامل الشمال الإفريقي من القيام بدوره" (بن حميدة، 1984، صفحة 291)، حيث عبّر الإتحاد العام بذلك عن أمله في توحيد الحركة الوطنية الجزائرية للتعجيل بالاستقلال الجزائري وباستقرار الأوضاع في شمال إفريقيا.

ولتحسيس الرأي العام العالمي ولفت أنظاره لما يعانيه الشعب الجزائري الشقيق من إرهاب وإبادة من طرف الجيش الفرنسي وغلاة المعمرين، وجّه الإتحاد العام التونسي للشغل برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة بروكسل جاء فيها: "بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة في هذا اليوم السادس من الإضراب الذي قام به الشعب الجزائري الشقيق، فإن الهيئة التنفيذية للإتحاد العام التونسي للشغل، تحيي شجاعة الشعب الجزائري وصموده، وتوجه نداء إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة لتقوم بعمل فعال لدى هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي، للتعجيل بإيجاد حلّ للمشكل الجزائري في نطاق الاعتراف بالذاتية الجزائرية، وضمان السلم بإفريقيا الشمالية" (جريدة الصباح، 1957، صفحة 2).

وإلى جانب الإتحاد العام التونسي للشغل، فإن الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، قد عبّر هو الآخر عن تأييده للثورة الجزائرية، ويتّضح ذلك من خلال الاجتماع الذي عقده يوم 17 جوان 1956 م، والذي درس فيه القضية الجزائرية، حيث أصدر في الختام لائحة مؤيدة لكفاح الشعب الجزائري جاء فيها ما يلي: "باعتبار أن البلاد التونسية قطر من أقطار المغرب العربي، وأن القطر الجزائري كان منذ عامين يكافح من أجل استرجاع استقلاله، فإن الشعب التونسي يعتبر استقلاله غير كامل ما دامت الجزائر ترزح تحت قيود الاستعمار، ويحيي كفاح الشعب الجزائري الباسل الذي عزم على استرجاع حريته واستقلاله" (التيمومي، 1983، صفحة 47).

كما نجد الإتحاد القومي للمزارعين التونسيين الذي تأسس سنة 1949م يؤيد اندلاع الثورة الجزائرية، ويعلن تضامنه مع الشعب الجزائري الشقيق من خلال اللائحة التي أصدرها على إثر اجتماع المجلس الإداري للإتحاد القومي للمزارعين التونسيين بتونس يوم 02 جويلية 1956 م، والتي أكد فيها على: "أن المزارعين التونسيين يحيون بإجلال كفاح إخوانهم الجزائريين لتحرير وطنهم الجزائر

الحرّة العربية، ويعربون لهم عن تضامنهم المتين وتأييدهم الكامل ويعلمون عن عزمهم على العمل لتحقيق وحدة المغرب العربي، بحثا عن الاستقرار السياسي والاقتصادي..." (المولهي، 1991، الصفحات 103-105).

هذا وقد لقيت الثورة الجزائرية أيضا، تجاوبا كبيرا من طرف الطلبة التونسيين، الذين أيّدوها وساندوها على المستويين الداخلي والخارجي، إذ وبعد انعقاد المؤتمر القومي الثالث للإتحاد العام للطلبة التونسيين أيام 26 و27 و28 و29 جويلية 1955 م بالحيّ الزيتوني بتونس، أصدر الإتحاد لائحة تضامن مع الإخوة الجزائريين نشرتها جريدة العمل التونسية، وضمنها نقراً ما يلي: "وبعد درس الأوضاع بالجزائر والاطلاع على ما يقاسيه إخواننا الطلبة من اضطهاد وتعسف، نرفع صارم الاحتجاج ضدّ القوة الغاشمة التي تزيد من تهديم الحركة الطلابية وحرمانها من المطالبة بحقوقها الشرعية، ونهئ إخواننا الطلبة الجزائريين بتكوين منظمة إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، ونتمنى لهم الفوز والنجاح في أعمالهم ، ونعلن مؤازرتنا التامة للشعب الجزائري الشقيق في كفاحه المستميت" (جريدة العمل، 1955، صفحة 3).

وفي هذا السياق أيضا، أعلنت الهيئة الإدارية للإتحاد العام لطلبة تونس المجتمعة يومي 29، 30 ديسمبر 1955 م، في بيان أصدرته أكدت فيه عن تضامن الشعب التونسي مع الشعب الجزائري الشقيق في كفاحه من أجل الحرية والكرامة، وترى الهيئة أنه من الضروري أن تقلع الحكومة الفرنسية عن سياسة القوة والاضطهاد بالجزائر، وأن تجري مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري (الجابري، 1983، صفحة 211).

وعلى الصعيد الخارجي، سعى الإتحاد العام للطلبة التونسيين إلى تأييد الثورة الجزائرية ومساندتها من خلال التعريف بها في المنابر الدولية، والمطالبة بدعمها ومساندتها باعتبارها قضية عادلة، كما تصدّى لمواقف اتحاد الطلبة الفرنسيين الرجعية والعنصرية، وناصبهم العدا، وفضح الجرائم اللاإنسانية التي يقوم بها الجيش الفرنسي في حقّ الجزائريين ، ويتضح ذلك من خلال البرقية التي بعثها الإتحاد إلى الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تحسيسه بالأوضاع الجزائرية التي تزداد تدهورا يوما بعد يوم، مطالبا إياه بالتدخل واستعمال نفوذه وصلاحياته لإيقاف الحرب ونشر الأمن والسلام في الجزائر (الجابري، 1983، الصفحات 226-228).

إضافة إلى ما سبق تجب الإشارة أيضا إلى موقف الإتحاد القومي النسائي التونسي من اندلاع الثورة الجزائرية، الذي كان مؤيدا ومساندا ومتعاطفا من خلال سلسلة من البيانات والاجتماعات المناصرة للجزائريين ، وهو ما نلمسه من خلال البلاغ الذي وجّهه الإتحاد إلى الشعب التونسي يدعوه فيه إلى التضامن مع الشعب الجزائري الشقيق، وضمن هذا البلاغ نقراً ما يلي: "إنّ إتحاد النساء التونسيات يدعو كافة الذين يريدون مدّ يد المساعدة للمقاومين الجزائريين وعائلاتهم ممثلة من الأدوية

والملابس والمبالغ المالية والمواد الغذائية، إذ يعلمهم بفتح مركز قارّ يوميًا من الساعة الرابعة مساءً إلى الساعة السادسة مساءً وتستقبل المساعدات بشارع باريس عدد 149" (عزيز، دون تاريخ، الصفحات 411-412).

لم يكتف الإتحاد النسائي التونسي بتحسيس التونسيات وتوعيتهن بالقضية الجزائرية على المستوى التونسي فقط، بل نجده يقوم بحملة تحسيسية على المستوى الخارجي أيضا، ويدعوا نساء العالم للتضامن مع الجزائر المكافحة، وفي الآن نفسه أذاع الإتحاد النسائي التونسي نداء موجها إلى نساء العالم: "إنّ نساء البلاد التونسية يتوجهن إليكن اليوم لتذكركن بألام أخواتنا الجزائريات، وتدعوكن للعمل دون انقطاع لتوقيف الحرب التي يشنها الاستعمار الفرنسي على الجزائر، خارقا بذلك أقدس مبادئ الإنسانية ضدّ شعب لم يرتكب الذنوب إلاّ أنه أراد أن يعيش حُرًّا، وإن النساء التونسيات يتوجّهن إلى عواطفكن... ويدعوكن للشروع في العمل منذ الآن لتحقيق الحل العادل الديمقراطي تماشيًا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويدعوكن لجمع الثياب والأدوية والأموال للاجئين الجزائريين وإرسالها إلى الإتحاد النسائي التونسي" (جريدة العمل، 1957، صفحة 1).

خاتمة:

يمكننا القول في خاتمة هذه الدراسة أن تونس كانت لها مواقف مشرفة من اندلاع الثورة الجزائرية سواء على المستوى الرسمي أو حتى على المستوى الشعبي، حيث عبرت غالبية الأحزاب والمنظمات الشعبية عن تأييدها لثورة التحرير في الجزائر، وهو ما نلمسه من خلال المشاركة في الاجتماعات والمظاهرات والإضرابات والبيانات والتصريحات المؤيدة لها، كما عملت على مساعدتها ماديا ومعنويًا، أمّا على المستوى الخارجي، فإنه تم التعريف بها لدى المنظمات العالمية، ومردّد ذلك كله، علاقة الجوار التي تربط بين الشعبين الجزائري والتونسي، وعلاقة هذا الأخير بالحركة الوطنية الجزائرية، وإيمانه بوحدة الشعوب المغاربية، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في هذا التأييد للكفاح الجزائري منذ وهلته الأولى.

التعريفات والشروحات:

- **التعريف 01:** ولد الحبيب بورقيبة بمدينة المنستير في 03 أوت 1903، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالصادقية ثم بمعهد كارنو، ومنه انتقل إلى باريس أين حاز على الإجازة في الحقوق ودبلوم العلوم السياسية، انخرط في النشاط السياسي مبكرًا وشارك بذلك في تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934. ساهم في التعريف بالقضية الوطنية التونسية من خلال جولاته الدعائية للعديد من البلدان، وعلى إثر توقيع الاتفاقيات التونسية-الفرنسية دخل بورقيبة في صراع مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد "صالح بن يوسف" بسبب الموقف من الاتفاقيات. انتخب بورقيبة في 08

أفريل 1956 رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في 12 من نفس الشهر رئيسا لأول حكومة تونسية بعد الاستقلال، توفي سنة 2000.

- التعريف 02: ولد صالح بن يوسف يوم 11 أكتوبر 1907، بمغراوة (شرق جزيرة جربة) من عائلة ميسورة الحال، تحوّل على البكالوريا سنة 1930 بتونس، وعلى الإجازة في الحقوق من باريس سنة 1933، انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد سنة 1934. وفي سنة 1948 أصبح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، عاش في المنفى منذ جانفي 1952 هروبا من الاعتقال إثر القطيعة مع الحكومة الفرنسية. عارض اتفاقيات الاستقلال الداخلي الموقعة في 03 جوان 1955، معتبرا إيّاها "خطوة إلى الوراء"، فتزعم بذلك الشقّ المعارض لها. في سنة 1956 سافر إلى ليبيا ومنها انتقل إلى القاهرة معلنا عن استمراره في نضاله التحرري. في 12 أوت 1961 تم اغتياله في فرانكفورت بألمانيا، بموجب القرار الذي أصدره بورقيبة في حقه. (الشابي، دون تاريخ، ص ص 17-53).

المراجع:

1. عميمور بشير ، (2002)، تحضير وانطلاقة ثورة نوفمبر 1954، مجلة الجيش، العدد 472، المركز التقني للإيصال والإعلام والتوجيه.
2. أزغيد محمد لحسن، (2009)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
3. بومالي أحسن، (1995)، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد 2، الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد.
4. لونيسى إبراهيم، (2010)، المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، مجلة المصادر، العدد، 6، القرص المضغوط.
5. يوسفى محمد، (2010)، الجزائر في ظل المسيرة النضالية - المنظمة الخاصة - ، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر: منشورات تالة.
6. حربي محمد، (1983)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع الجزائر (1954-1962)، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر.
7. هشماوي مصطفى، (2007)، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر: دار هومة.
8. جبلي الطاهر، (2011)، إرهابات الثورة الجزائرية: مسألة التسليح في اهتمامات قادة المنظمة الخاصة (1947-1950)، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 143-144، تونس: منشورات مؤسسة التميمي.
9. بوزيد عبد المجيد، (2007)، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني . شهادتي، ط2، وزارة المجاهدين، الجزائر: مطبعة الديوان.

10. عباس محمد، (2005)، رواد الوطنية. شهادة 28 شخصية وطنية، الجزائر: دار هومة.
11. بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، (1986)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947-1954)، ج3، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
12. بوزايد خضراء، (2010)، لقاء مع المجاهد عبد القادر عمودي عضو مجموعة 22، مجلة المصادر، العدد 4، القرص المضغوط.
13. مقالاتي عبد الله، (2009) العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج1، ط1، الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.
14. مقالاتي عبد الله، (2010)، الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمقاومة التونسية (1954-1956)، مجلة المصادر، العدد 19، القرص المضغوط.
15. أجبرون شارل روبير، (1982)، تاريخ الجزائر المعاصر، ط1، ترجمة: عيسى عصفور، بيروت: منشورات عويدات.
16. الطويلي أحمد، (2009)، تراجم تونسية، تونس: المطبعة العصرية.
17. حربي محمد، (1994)، الثورة الجزائرية. سنوات المخاض، ترجمة: نجيب عياد وصالح المثلوثي.
18. مهساس أحمد، (2002)، الحركة الوطنية الثورية المسلحة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال.
19. بوالطمين الأخضر جودي، (1987)، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
20. الزبيري محمد العربي وآخرون، (2007)، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر: دار هومة.
21. بن خليف عبد الوهاب، (2009)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، الجزائر: دار طليطلة.
22. طلاس مصطفى وبسام العسلي، (2010)، الثورة الجزائرية، الجزائر: طبعة خاصة بدار الرائد للكتاب.
23. بوحوش عمار، (1987)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
24. الصديق محمد الصالح، (2009)، أيام خالدة في حياة الجزائر، الجزائر: موفم للنشر والتوزيع.
25. العربي عبد القادر، (1999)، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)، ج1، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، تونس: جامعة منوبة.
26. داهش محمد علي، (2004)، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجدانية في المغرب العربي، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب.
27. عبد الله الطاهر، (د.ت)، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1930 - 1956، ط02، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر.

28. الكعبي المنجي، (1983)، المغرب العربي بين الوحدة والاستقلال، تونس: مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية.
29. صغير مريم، (2010)، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، الجزائر: دار الحكمة للنشر.
30. نايت بلقاسم مولود قاسم، (2007)، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
31. عزيز عبد الكريم، (د.ت)، تونس. نضال شعب أبي (1881-1956)، تونس: مركز النشر الجامعي.
32. منجي واردة، (1993)، جذور الحركة اليوسفية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 71-72، تونس: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
33. موسم عبد الحفيظ، الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، 2015-2016: جامعة تلمسان.
34. -الشيخ سليمان، (2003)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، الجزائر: دار القصة للنشر و التوزيع.
35. بورقيبة الحبيب، (1984)، من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، تونس: منشورات الحزب الاشتراكي الدستوري.
36. الميلي محمد، (1984)، مواقف جزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
37. بن حميدة عبد السلام، (1984)، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، ترجمة رضا سباس وآخرون، تونس: دار محمد علي الحامي.
38. التيمومي الهادي، (1983)، نقابات أعراف التونسيين (1932-1955)، تونس: دار محمد علي الحامي.
39. الشابي منصف، (دون تاريخ)، صالح بن يوسف. حياة كفاح، دون مكان: دار نقوش عربية للطباعة.
40. المولهي محمد الحبيب ، (1991)، مذكرات الوطن و الصمود، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
41. محمد صالح الجابري، (1983)، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)، تونس: الدار العربية للكتاب.
42. جريدة الصباح، العدد 1575، 03 فيفري 1957، برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة.
43. جريدة العمل، العدد 78، 8 جوان 1957، الإتحاد النسائي التونسي يدعون نساء العالم للتضامن مع الجزائر.
44. جريدة العمل، العدد 12، نوفمبر 1955، لائحة المؤتمر الزيتوني.
45. الإرادة: جريدة أسبوعية سياسية وطنية حرة، صدرت أول أعدادها يوم 8 جانفي 1934.
46. جريدة الاستقلال، العدد 29، 19 أفريل 1956، لا استقلال لتونس و المغرب ما دامت الجزائر محتلة.
47. جريدة الاستقلال ، العدد 67، 1 فيفري 1957، بيان اللجنة التنفيذية حيّا لله الجزائر.

48. -Mabrouk Belhocine, (2000), le courrier Alger- le Caire 1954-1956 et le congres de la Soummam dans la révolution, , Alger, édition Casbah.
49. Benkhadda Benyoucef, (2004), Les Origines du 1^{er} novembre 1954, 2^{ème} édition, Alger : éditions du centre national d'études et de recherches sur le mouvement national et la révolution du 1^{er} novembre 1954.
50. Ahmed Mahsas, (1979), le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1^{ère} guerre mondiale à 1954, Paris : éditions l'harmattan.